

ورشة العمل الإقليمية حول الدور المتغير للإحصاءات الرسمية في دولة قطر:

ثقافة البيانات مهمة

21 - 22 سبتمبر 2022، الدوحة، قطر

سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء في قطر،

الإخوة والزملاء الإحصائيون الأعزاء،

يشرفني ويسعدني أن أخطبكم اليوم بمناسبة هذه الورشة الإقليمية حول الدور المتغير للإحصاءات الرسمية في دولة قطر: ثقافة البيانات مهمة، لأعلن بأن الوقت قد حان بالفعل للنظر في هذه القضايا.

إننا نمر بأوقات عصيبة وحافلة بالتحديات: إن الآثار الناتجة عن وباء كوفيد-19، وأزمة المناخ، والحرب الدائرة في أوكرانيا، فضلاً عن الصراعات الناشئة في أماكن أخرى، كلها تشكل معاً تحديات هائلة أمام ما تم إحرازه من تقدم عالمي على مدى العقود الماضية. ويبدو أن الطلب يتزايد بشكل مستمر على المعلومات عالية الجودة لاتخاذ قرارات سياسية مستنيرة - على جميع المستويات: الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. فالمستخدمون أصبحوا يطلبون بيانات أكثر وأفضل وأدق وفي الوقت المناسب. لهذا السبب يتعين علينا الابتكار، واستخدام مصادر بيانات جديدة، والدخول في شراكة فعالة مع منتجي البيانات الآخرين، مثل البيانات الضخمة والمعلومات الجغرافية المكانية. وهذا بدوره يعني تغيير دور المكاتب الإحصائية الوطنية، كما يشير عنوان ورشة العمل هذه: ففي الوقت الحاضر، تتم مناقشة مصطلح الإشراف على البيانات على نطاق واسع، بما في ذلك في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. فالمكاتب الإحصائية الوطنية لم تعد تنتج فقط الإحصاءات الوطنية التقليدية الرسمية الموثوقة، مثل بيانات السكان والحسابات القومية، بل أصبح لزاماً عليها أن تلعب دوراً رائداً في تطوير نظام إحصائي ومعلوماتي وطني متناسق ومتكامل عبر جمع البيانات من المصادر الحكومية ومن خارجها، ومعالجتها وفقاً لإجراءات ضمان الجودة القياسية بما يمكن مستخدمي البيانات من اتخاذ قرارات مستنيرة. وبالتالي، فإن مفهوم الجودة يعتبر أمراً بالغ الأهمية من أجل المحافظة على ثقة مستخدمي البيانات. وحيث أن خبراء الإحصاء الرسميين الوطنيين يتمتعون بدراية جيدة بمسائل ضمان الجودة، فهم بحاجة إلى التحوار مع المستخدمين للتأكد من أن المعلومات التي يتم إنتاجها ونشرها ذات صلة، ومناسبة للغرض المطلوب، ويتم إنتاجها باتباع أساليب الإنتاج العلمي الصارمة وبما يتوافق مع المعايير الدولية. وتعتبر المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، هي الدليل العالمي الذي ينبغي اتباعه.

ولعل إحدى طرق تخفيف العبء عن كاهل المكاتب الإحصائية الوطنية الفردية هي في العمل معاً عبر الحدود وتبادل الخبرات، في تضامن مهني مع المجتمع الإحصائي العالمي. وتشكل ورشة العمل هذه فرصة رائعة للقيام

بذلك الأمر حرفيًا. وإنني من أشد المؤمنين بضرورة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، فهو يجمع البلدان التي تتكلم نفس اللغة، ولديها تجارب تاريخية وخصائص اجتماعية واقتصادية متشابهة. ويقوم مكنتي، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بالعمل بشكل وثيق مع زملائنا وشركائنا في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وفي دول مجلس التعاون الخليجي. وإننا نرحب جدًا بالبعد الإقليمي لهذه الفعالية.

سعادة الدكتور، الزملاء الأعزاء،

ما زلت معجبًا جدًا بمدى نشاط المجتمع الإحصائي العالمي، حتى خلال أسوأ أيام الوباء. فقد بقينا على تواصل، وشاركنا في العديد من الأنشطة، وابتكرنا الكثير، وتعامنا مع مصادر معلومات جديدة، وعملنا مع شركاء جدد، وقدمنا للعالم البيانات التي يحتاجها بشكل عاجل، ودعمنا بعضنا البعض بخبراتنا الغنية. وقد تمكنا من فعل كل ذلك لأننا نتحدث نفس اللغة المهنية، ونلتزم بنفس المبادئ الأساسية.

وإنني أدعوكم وأرحب بكم جميعًا للحضور إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك العام المقبل في شهر آذار/ مارس للمشاركة في الدورة الـ 54 للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وللمساعدة في تشكيل برنامجنا المستقبلي للتعاون الإحصائي العالمي.

وبهذه المشاعر الجياشة، أتمنى لكم ورشة عمل ناجحة!